الأنباء
الخميس 22 مارس 2012

بحضور وزير المالية بالإنابة الحجرف ورئيس ديوان الخدمة المدنية

اللجنة المالية ناقشت قرار زيادة الرواتب وتعديل التقاعد المبكر للمرأة

د.نايف الحجرف وأحمد الزبن ومحمد الرومي خلال اجتماع اللجنة المالية

رياض العدساني وخالد السلطان ومرزوق الغانم وأحمد لاري وعبدالرحمن العنجري خلال الاجتماع

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اجتماعين امس ناقشت في الأول لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة مع وزير المالية بالإنابة ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف قرار الحكومة الذي اتخذ الأحد الماضي بشأن زيادات الرواتب المتعلقة بتوحيد سلم الرواتب، وفي الاجتماع الثاني ناقشت مع التأمينات الاجتماعية الاقتراح بقانون الخاص بالتقاعد المبكر للمرأة.

وقال مقرر اللجنة المالية أحمد لاري في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس، «عقدت اللجنة اجتماعها العاشر بحضور وزير المالية بالإنابة ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف، ورئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن، وشرحت الحكومة وجهة نظرها بشأن القرار الذي تم اتخاذه الاحد الماضي، بخصوص اقرار زيادة للموظفين مقدارها 25٪ وللمتقاعدين 12,5٪ اضافة الى البدلات الأخرى».

وأضاف لاري «كذلك شرحت الحكومة وجهة نظرها بالخيار الاستراتيجي او المسطرة التي سيتم وفقا لها التعامل مع سلم الرواتب والوصف الوظيفي، بعد تقييم 2800 وظيفة، والآن تم الانتهاء من 1400 وظيفة، واحاطتنا الحكومة علما بأنه خلال ستة إلى ثمانية أشهر ستنتهي من هذا الوصف الوظيفي، ومن ثم البدء بالسياسة الجديدة لديوان الخدمة، الذي يتطلع الجميع له، بحيث يتساوى الراتب الأساسي، والاختلاف سيكون في المناصب وخطورة وطبيعة عمل الموقع».

وحول الكوادر التي تم اقرارها، فقد افادت الحكومة بأنه من سيكون راتبه اعلى من هذه المسطرة فسيعتبر حقا مكتسبا له، ينتهي بانتهاء الموظف، أما الأقل فسيتم رفعه حسب المسطرة والوصف الذي سيتم الانتهاء منه خلال ستة إلى ثمانية أشهر.

وأوضح لاري ان الحكومة أبلغتهم بأنها ستحضر جلسة الغد (اليوم) لأن وزارة المالية لم تحضر اجتماع اللجنة المالية لأن لديها دراسة تفصيلية ستعرضها في الجلسة بشأن الخيار الاستراتيجي الذي تم الحديث عنه أما ما قدمته في اجتماع اللجنة فهو دراسة متعلقة بالقرار الذي تم اتخاذه الاحد الماضي، مشيرا الى ان اللجنة طلبت من الحكومة ان تكون الأرقام التي يتم عرضها في الجلسة مبنية على أسس منطقية، يتم شرحها للاعضاء وسيكون القرار للمجلس.

وبشأن الاضرابات قال لاري «نحن نقدر الظروف التي مر بها المضربون، لكن احد الاسباب هو ما حدث في الصيف من حل للمجلس وتغيير الحكومة، ونطلب من الحكومة الاستعجال في الانتهاء من دراستها، ونطلب من الاخوان في جميع القطاعات حضور جلسة اليوم والاستماع الى وجهة نظر الحكومة والنواب، حتى نضع الامور في مسارها الصحيح، ولفت الى أن اللجنة المالية عقدت اجتماعا آخر بعد الانتهاء من الاجتماع الأول مع التأمينات الاجتماعية، حيث تم الاستماع للتأمينات بشأن الكلفة المالية للتقاعد.

وتابع لاري «ان اقتراح الزملاء هو أن يتم الغاء جدول 7، بحيث يسمح بتقاعد المرأة بعد 15 سنة دون النظر إلى السن، وبالنسبة إلى الرجل يتم تقاعده بعد 20 سنة، دون النظر إلى السن، أو 15 سنة، شريطة أن يكون عمره 50 عاما، وبعد الاستماع لتقرير التأمينات المكتوب والكلفة المالية، طلبنا منهم دراسة تفصيلية لذلك، بحيث يتم الاقناع بالارقام، ومن ثم نبني عليها القرار، مشيرا الى انه كان احد الموقعين على طلب عقد جلسة خاصة اليوم والتي تعقد في الساعة الحادية عشرة، متوقعا ان تكون جلسة مثمرة».

وزير التربية: نعم أكيد الحكومة ستحضر جلسة الخميس

قال وزير التربية وزير التعليم العالي نايف الحجرف بعد خروجه من اجتماع اللجنة المالية ان الحكومة استمعت الى اقتراحات النواب بشأن الكوادر والزيادات. وبسؤاله عن حضور الحكومة جلسة غد (اليوم) من عدمه قال الحجرف نعم اكيد الحكومة ستحضر جلسة غد الخميس.

خلال ندوتها البيئية تحت عنوان "كارثة أم الهيمان حلول ومقترحات" مساء أمس الأول

«التطوعية»: على أصحاب القرار التدخل لحل الكارثة الإنسانية والصحية في أم الهيمان

م.أحمد الشريع متحدثا في الندوة

بدر الداهوم ومناور ذياب وأحمد بن مطيع ومحمد الهاجري ود.ناصر المصري وزيد العازمي خلال الندوة (أسامة أبوعطية)

النائب السابق والمحامي أحمد الشحومي حاضرا الندوة

عقدت اللجنة البيئية التطوعية بضاحية علي صباح السالم ندوتها البيئية يوم امس الاول تحت عنوان «كارثة أم الهيمان.. حلول ومقترحات» وقد تم توجيه الدعوة لجميع اعضاء مجلس الأمة الخمسين للحضور والمشاركة في فعاليات هذه الندوة.

وحضر الندوة كل من: النواب رياض العدساني ـ بدر الداهوم ـ احمد مطيع ـ ومنار ذياب، كما حضر الندوة النائب السابق احمد الشحومي ورئيس المجلس البلدي زيد عايش والنشطاء السياسيون منهم المستشار ناصر المصري ـ ومحمد الهاجري وعدد كبير من اهالي الضاحية والذين يعيشون فصول هذه الكارثة البيئية على مدار اليوم.

وقد بدأت الندوة بعرض الفيلم الوثائقي بعنوان «الحقيقة المحزنة» والذي يوثق الكارثة البيئية والجريمة الصحية التي ترتكب في أم الهيمان في حق اكثر من 50 الف مواطن.

وبعد الانتهاء من عرض الفيلم تحدث م.احمد الشريع في عرض تاريخي تحليلي لتلك الكارثة والتي بدأت منذ العام 1994 الى يومنا هذا مع ذكر الحقائق والارقام التي تبين الارتفاع الرهيب في الحالات المرضية وخصوصا امراض الربو والحساسية والامراض الجلدية الذي وصل الى 13,000 حالة، وانتقد الشريع سياسة وزارة الصحة في التعاطي مع هذه القضية والتي كان جل تحركاتها الاعلامية والعملية على طمس حقائق التلوث بقيادة ممثلهم د.احمد الشطي.

وكذلك بين الشريع في كلمته الزيادة الملحوظة في حالات الاجهاض والتفكك الاسري بسبب تلك الكارثة المفجعة، وقد ندد الشريع ببعض التصريحات لبعض النواب في الفترة الاخيرة والتي تطالب بتخصيص منازل اخرى دون ان تتطرق تصريحاتهم الى الحل الامثل والبيعي وهو ازالة المصانع التي اثبتت التقارير مخالفاتها للبيئة وخطرها على سكان الضاحية.

وقد شدد الشريع على ان سكان الضاحية المنكوبة لا يطالبون الا بتطبيق قانون الهيئة العامة للصناعة والذي ينص على سحب التراخيص للمصانع المخالفة والتي اقرها تقرير مجلس الوزراء وبتوقيع سمو رئيس مجلس الوزراء الحالي الشيخ جابر المبارك والبالغ عددهم 37 مصنعا من اصل 60 مصنعا تم التفتيش عليها والجدير بالذكر ان عدد المصانع يبلغ اكثر من 160 مصنعا.

وبين الشريع ان هذه المصانع التي تستغل اراضي وموارد الدولة في العبث بالأمن البيئي لدولتنا الحبيبة والعبث بصحة اكثر من 50 الف روح لابد من وقفة جادة في وجه اصحبها، وتطبيق القانون على هذه المصانع.

وختم الشريع كلمته بقوله.. ورسالة اخيرة اوجهها الى اعلى مسؤول في هذا الوطن، اقول يا طويل العمر لقد مللنا سياسة الهون ابرك ما يكون تجاه ما نواجه من مشاكل والتي مع الاسف تزيد من هموم هذا الوطن الحبيب، وان تاريخنا مع مجابهة اي قضية تنخرط بمفهوم السحابة الصيفية العابرة وما تتعرض له ضاحية علي صباح السالم السكنية هو عنوان رئيسي من عناوين الفساد في تطبيق القانون والاجراءات في البلاد.

وختم رئيس اللجنة البيئية التطوعية م.احمد الشريع مناشدا اصحاب القرار التدخل لحل هذه الكارثة الانسانية والصحية لكي لا يأتي علينا وقت نبكي كالنساء على وطن لم نحافظ عليه كالرجال.

● فليح العازمي

«حقوق الإنسان» البرلمانية تطلب زيارة المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو

قدمت لجنة حقوق الانسان البرلمانية طلبا الى وزارة الخارجية الكويتية لزيارة المعتقلين الكويتيين في معتقل غوانتانامو وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأميركية.

وقال رئيس اللجنة النائب عادل الدمخي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة امس ان اللجنة طلبت ايضا «تقارير مفصلة عن دور سفارة الكويت في الولايات المتحدة الأميركية وجهودها في القضية وتفصيل ما انفق على المحامين والجهود واللجان الشعبية».

واضاف الدمخي ان اللجنة طالبت بحق اختيار المحامين للدفاع عن المعتقلين حسب تكليف المجلس «بسبب اعتراض المعتقلين في غوانتانامو على المحامي الأميركي المكلف بالدفاع عنهم».

وذكر ان اللجنة التقت بالاشتراك مع لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية مع وفد مفوضية شؤون اللاجئين الدولية التابعة للامم المتحدة في شأن قضية المقيمين بصورة غير قانونية «وبينا ما هي الجهود المبذولة ومطالبنا بضرورة اقرار قانون واضح (للبدون) والحقوق المدنية والانسانية ومراجعة القيود الامنية».

وأفاد بأن اللجنة طلبت «مراجعة الاسس القانونية التي تبنى عليها القيود الامنية وان القيد الامني ليس له علاقة بالمعاملة والحقوق المدنية الانسانية مع الدعوة بألا يكون القيد «سببا لحرمان حقوق مدنية لاسر بأكملها بسبب مثل هذه القيود التي طالبنا بمراجعتها والاسس التي تبنى عليها».

ووصف الجلسة مع وفد المنظمة الدولية بأنها «نوعية» حيث «لأول مرة مفوضية اللاجئين الدولية تجتمع مع البرلمانيين ما سيكون له اثر كبير مستقبلا لاسيما مع حضور احد مسؤوليها الكبار الذي جاء خصوصا لمناقشة قضية المقيمين بصورة غير قانونية».

د. عادل الدمخي

الغانم يقترح إنشاء صالة رياضية باسم عبدالله الروضان

قدم النائب مرزوق الغانم اقتراحا برغبة جاء فيه لما كان المرحوم بإذن الله عبدالله مشاري الروضان انسانا مثاليا في تعامله وعلاقته مع الآخرين كما كان مساعدا لأهل الكويت في لحظات المحن والازمات وكان كويتيا اصيلا يحب أهل الكويت ويقدرهم بغض النظر عن مشاربهم الدينية او مرجعياتهم الاجتماعية ولما لهذا الرجل من أعمال عظيمة وافضال على الكويت، وتقديرا لما قام به من اعمال لخدمة الوطن.

ونقدم اقتراحا بانشاء صالة رياضية متعددة الأغراض في منطقة الدعية يطلق عليها اسم المرحوم عبدالله مشاري الروضان وان تقام في هذه الصالة دورة المرحوم عبدالله الروضان لكرة القدم الرمضانية».

وفي اقتراح آخر قال الغانم مواكبة للاهتمام بالثقافة والفنون في الكويت، وأهمية تحويلها لمركز ثقافي مهم في منطقة الخليج العربي، ونقترح أن يتم إنشاء مركز ثقافي ترعاه الدولة على أن يضم هذا المركز صالة للفنون والحرف الكويتية اليدوية، وان يتم ضمن المركز انشاء مسرح في الهواء الطلق لإقامة الندوات والانشطة الثقافية، كما يتضمن مركزا لتعليم اللغات ومركز حاسب آلي يواكب آخر التطورات في هذا المجال من خلال اقامة الدورات التدريبية فيه.

المناور يسأل الخالد والحمود عن المعاش الاستثنائي للعسكريين

وجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا الى وزيري الدفاع أحمد الخالد والداخلية أحمد الحمود، وجاء في مقدمة السؤال: بتاريخ 2008/4/28 أصدر مجلس الوزراء الموقر باجتماعه رقم 2008/19 القرار رقم 2008/495 بشأن الموافقة على منح معاش استثنائي للعسكريين في القطاعات الثلاثة (الجيش ـ الشرطة ـ الحرس الوطني)، وذلك بناء على المادة 14 من القانون رقم 69 لسنة 1980 الخاص بمعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وفقا للضوابط المنصوص عليها بالقرار سالف الذكر، وقد نمى الى علمي أن الوزارة قد قصرت هذا الحق على القياديين فقط من الضباط الذين تقاعدوا من العمل خلال مدة سريان هذا القرار والتي تبدأ من تاريخ 2008/4/28 وانتهاء بتاريخ 2009/12/31 وحجب هذا الحق عن باقي العسكريين من ضباط الصف والأفراد، رغم شمول القرار لهم، الأمر الذي حدا بالبعض منهم الى اللجوء للقضاء والحصول على أحكام قضائية. فيما جاء نص السؤال كالتالي: يرجى إفادتي بالآتي: عما اذا كان القرار رقم 2008/495 قد تم تطبيقه على جميع العسكريين بوزارة الداخلية من ضباط وضباط صف وأفراد والذين تقاعدوا خلال مدة سريان هذا القرار؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء العسكريين من ضباط الصف والأفراد الذين تسلموا مكافأة نهاية الخدمة وفقا لأحكام هذا القرار، وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى توضيح سبب عدم تسلم المتقاعدين من الضباط وضباط الصف والافراد المكافأة المقررة لهم بموجب القرار المذكور، بيان عما اذا كانت توجد دعاوى قضائية تم رفعها من قبل الضباط وضباط الصف والأفراد ضد الوزارة من الذين حرموا من تطبيق هذا القرار عليهم وعما إذا كانت قد صدرت فيها أحكام قضائية من عدمه وقامت الوزارة بتنفيذها مع موافاتي ببيان تفصيلي عن هذه الدعاوى وما آلت اليه، بيان عما اذا كان قد تم تمديد العمل بأحكام القرار رقم 2008/495 وعما إذا كانت هناك تعديلات على أحكام هذا القرار من عدمه.

أسامة المناور